تقرير عن:
الندوة الدولية حول «البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط: فضاء للشراكة أم مجال للتنافس؟»

مراكش، ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

عبد اللطيف بكور(*)

أستاذ القانون العام، جامعة القاضي عياض، مراكش.

شكراني الحسين(**)

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة القاضي عياض، مراكش.

نظم مختبر الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات ندوة دولية حول موضوع: «البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط: فضاء للشراكة أم مجال للتنافس؟»، برحاب كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في مراكش يومي ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦.

توزعت أشغال هذه النّدوة على يومين دراسيين، تخللت اليوم الأول جلستان علميتان: جلسة علمية صباحية وجلسة علمية مسائية. تركز محور الجلسة الأولى على «التهديدات المناخية في حوض المتوسط ومستويات التفاعل»، وتوزع برنامجها على أربع مداخلات:

المداخلة **الأولى**: قدمها محمد صدوقي فركز على «الجباية البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط»، وتطرق إلى الإطار المفاهيمي للموضوع من خلال توقفه على زمرة من المفاهيم من قبيل: «الجباية البيئية؛ حوض الأبيض المتوسط؛ الدول المتاخمة لحوض المتوسط»، مؤكداً أن دراسة الجباية البيئية في حوض المتوسط تستمد أهميتها من خلال الوعي المتزايد لدى الدول المتاخمة له بالتحديات الكبيرة التي تطرحها البيئة بصفة عامة وبيئة حوض المتوسط بصفة خاصة.

وشدد المتدخل على أن حوض المتوسط مجال بيئي في غاية الهشاشة، وهو ما يضع على عاتق الدول المتوسطية مسؤولية جسيمة

(*) البريد الإلكتروني: bakourabdelatif@yahoo.fr.
(**) البريد الإلكتروني: chougranielhoucine@gmail.com.

بجعلها في مقدمة من يتحمل وزر المحافظة عليه؛ فإذا كانت الأداة الجبائية قد أثبتت فعاليتها في تهذيب سلوك الملوِّثين وضبط تصرفاتهم للحد من تزايد التلوث، فإن دول حوض المتوسط تعمل جاهدة لتجعل الجباية البيئية أحد أبعاد سياساتها العمومية من طريق تحويل أنظمتها الجبائية إلى أنظمة خضر؛ مؤكداً أن نجاح أي سياسة من هذا القبيل يبقى رهيناً بمدى توافر هذه الدول على الإرادة الكافية لإيجاد الصيغة المثلى للتوفيق بين التنمية والبيئة.

ركزت المداخلة **الثانية** على «التهديدات البيئية في أفريقيا المتوسطية ـ المغرب الكبير نموذجاً»؛ وفي مستهلها توقفت هادية يحياوي، عند الإشكالية المثارة للتحليل وهي: إلى أي مدى أثرت التأثيرات البيئية في واقع الأمن الإنساني بالدول الأفريقية والمتوسطية ـ المغرب الكبير ـ؛ وما هي أهم المبادرات الإقليمية المتبناة لمجابهتها؟ كما حاولت تأصيل الموضوع من الناحية النظرية والمفاهيمية، لتروم بعد ذلك التعاطي مع الموضوع انطلاقاً من فكرة مؤداها أن تزايد التّهديدات البيئية أدى إلى تماهي الحدود بين المفهوم التقليدي للأمن الصلب وبين التهديدات الناعمة المتأتية من تغير البيئة بمختلف مكوناتها، هذا الأمر حسب المتدخلة أدى إلى ظهور مفهوم جديد للأمن بمضمون غير مألوف، وهو ما استرعى اهتمام صنّاع القرار العالمي والمحلي الذين أدركوا خطورة الوضع.

فتوافر ظاهرة الإجهاد البيئي من منظور الأمن الإنساني في الدول الأفريقية ذات الواجهة المتوسطة ـ باعتبارها من أكثر المناطق تضرراً من تردي الأوضاع البيئية ـ تجربة مخبرية يمكن تحليلها من خلال تقديم فهم علمي للعلاقة الوطيدة بين هذه الظاهرة وآثارها في المحددات الرئيسية لحياة الجماعات والأفراد **أولاً**، وعلى تأجيج النزاعات البيئية **ثانياً**، ونشوب الأزمات الأمنية التي تعجز الفواعل السياسية عن تسويتها **ثالثاً**، والتي يؤدي استمرارها إلى إضعاف منظومة الأمن المجتمعي في المنطقة بفقدان اللحمة والانسجام بين وحداته، وإلى استعصاء بلوغ الأهداف التنموية المصاغة والمفترضة، وهو ما يتطلب حسب ـ المتدخلة ـ من صنّاع القرار السياسي للدول المعنية تبني تفكير تشاركي تنسيقي بهدف بناء استراتيجية متكاملة وتوظيفها للتكفل بتجويد الشأن البيئي وفق منظور استدامي في المنطقة من أجل درء خطر تفشي انهيار الأمن البيئي داخلها.

أما المداخلة **الثالثة** التي تمحورت حول موضوع «اللجوء البيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط» فقد قدّمها الحاجي الدريسي محمد الذي عرض فيها أن اللجوء البيئي يتسم بكونه هجرة قسرية أو اضطرارية نتيجة الظروف البيئية والمناخية الهشة والمضطربة؛ فمنطقة البحر الأبيض المتوسط ـ بحسبه ـ تعرف هجرات بيئية متوالية داخلية وخارجية نتيجة عدة أسباب متمخضة عن التحولات المناخية والإيكولوجية، منها على سبيل المثال: التصحر والجفاف وندرة المياه والكوارث الطبيعية كالفياضانات والزلازل وغيرها.

فالتصحر، في تقديره، يعتبر من الظواهر البيئية الدافعة إلى نزوح السكان داخلياً في الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث يمس جزءاً مهماً من الأراضي الصالحة للزراعة، كما أن الجفاف هو الآخر يمس جزءاً مهماً من الضفة الجنوبية لإقليم المتوسط ولا سَّيما المناطق المتاخمة للصحراء الأفريقية وبخاصة شمال

أفريقيا، فالمنطقة العربية تعيش الجفاف المتكرر، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي وضعف مصادر التغذية، فينزح السكان إلى المدن الكبرى ومن خلالها الهجرة إلى الخارج.

تابعت النّدوة أشغالها بمداخلة رابعة تعاطى فيها زياني أبو القاسم مع موضوع «الحركات الاجتماعية البيئية ـ دراسة النموذج الفرنسي»، حيث خصص المحور **الأول** للسياق المجتمعي لظهور الحركات الاجتماعية البيئية هذا السياق يتمثل في تقديره بثورة الإنتاج الرأسمالي للقرن العشرين وتتجسد مظاهر هذه الثورة في: التطور التكنولوجي واتساع هامش الإنتاج، والتصنيع، ومجتمع الاستهلاك، والفلاحة، واستنزاف الموارد الفلاحية والطبيعية، واختلالات الأزمات البيئية (ظهور مخاطر الثلوث، والإضرار بالتنوع البيولوجي، وتهديد الوجود الإنساني/استنزاف الموارد الطبيعية).

أما المحور **الثاني** من مداخلة زياني أبو القاسم، فقد خصص للتفسير السوسيولوجي للحركات الاجتماعية البيئية. هذا التفسير يجد مرتكزاته في عدة مقاربات، منها: المقاربة ما بعد المادية «الثورة الصامتة» ومقاربة الطبقة المتوسطة ومقاربة علم الاجتماع السياسي. أما المحور **الثالث** فقد تناول الحركات الاجتماعية البيئية الفرنسية بين المجال السياسي والمجال الاجتماعي، متوقفاً عند: التموقع داخل لعبة النزاع السياسي، والحركة البيئية كفاعل اجتماعي، والحركة البيئية واللعبة السياسية، والحركة البيئية والسياسات العمومية.

في نهاية هذه الجلسة العلمية الصباحية، فتح النقاش حول مختلف الأفكار الأساسية التي طرحها المتدخلون، وذلك بتفاعل الحاضرين مع مضامين العروض المقدمة على نحو أثرى النقاش العلمي الجاد والفعال الذي ميز أشغال هده الجلسة.

واستؤنفت أشغال الندوة الدولية بالجلسة العلمية الثانية حول «آفاق حماية البيئة في حوض المتوسط: إسهامات في التأسيس»، حيث تضمَّن برنامجها ثلاث مداخلات:

المداخلة **الأولى** قدمها عبد شتيوي عبد العاطي حول موضوع «التنظيم القانوني الدولي للبحر الأبيض المتوسط» مركزاً فيها على ثلاثة محاور أساسية؛ إذ خصص المحور **الأول** للإطار التأصيلي المفاهيمي المؤسس للموضوع من الناحية النظرية، متوقفاً عند جملة من المفاهيم من قبيل: البيئة لغة وفي القانون الدولي، التلوث البحري، أنواع الملوثات، اتفاقيات الأمم المتحدة المؤطرة للبيئة، التلوث النفطي والإشعاعي والنووي والحراري، وتلوث النفايات الصناعية السامة؛ مؤكداً في المحور الثاني من مداخلته المبادئ الحاكمة للبيئة البحرية حيث حددها في مبادئ حسن النية؛ حسن الجوار؛ التعاون الدولي؛ والتعسف في استعمال الحق. وقد اعتبر المتدخل هذه المبادئ أصيلة كلاسيكية، مشيراً في الوقت نفسه إلى وجود مجموعة من المبادئ الحديثة الحاكمة للبيئة البحرية والمتمثلة بالملوث يدفع ثمن الضرر؛ والإبلاغ والرصد؛ ومبدأ الفهم الوقائي. أما المحور **الثالث** فتناول فيه عبد العاطي مختلف القوانين والاتفاقيات الدولية المؤطرة للبيئة البحرية وعلى رأسها اتفاقية «مونتوغوباي»، مؤكداً ضرورة عقد مؤتمر دولي موسع يضم دول المتوسط والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة بما يضمن التوعية بمخاطر التلوث البحري، ومتابعة الأنشطة المختلفة المسببة للتلوث والتصدي لها بإرادة جماعية فاعلة.

أما المداخلة **الثانية** فكان موضوعها «استثمار التراث النوازلي في صياغة فقه بيئي متوسطي: إسهامات في التأسيس»، ألقاها الباحث عبد الحكيم شتيوي الذي استوقفه مفهوم التراث النوازلي الذي يعني النوازل الفقهية والقضائية التي أنتجها علماء وفقهاء وقضاة الغرب الإسلامي، والبيئة في الإسلام بوصفها مقر الخلافة والعبادة ومحيط العمارة في إطار علاقة تأثير وتأثر؛ لينتقل بعد ذلك للحديث عن أسس ومرتكزات تراث الغرب الإسلامي والمحددة في: كونه مستنبطاً من الشريعة الإسلامية؛ ومركزية الإنسان والبيئة في الشريعة الإسلامية؛ واعتبار البعد القيمي لأهميته في بناء السلوك وإصدار الأحكام؛ وانتباه العالم برمَّته إلى أهمية القيم في حل كثير من الأزمات. مركزاً في الوقت نفسه على علاقة الإنسان بالبيئة في التصور الإسلامي حيث رأى أن هناك أربعة مرتكزات تقوم عليها هذه العلاقة تتمثّل بـ: الاستسلام (الإنسان خلق لكي يستسلم لله) والتسخير والعمارة (البناء الحضاري) والاستخلاف (النتيجة الكبيرة). أما البيئة في التصور الإسلامي فرأى شتيوي أنها بيئة عابدة ساجدة وبيئة حية (تحس وتشعر) وبيئة هادية (تهدي الإنسان إلى الله). أما القيم الناظمة للسلوك البشري تجاه البيئة، فتم تحديدها في: شكر النعمة ـ مشترك إنساني ـ أمانة ـ ربط السلوك بالجزاء. وفي نهاية عرضه تحدث عن أهمية التراث النوازلي في بناء القاعدة الفقهية القانونية، حيث توقف عند نقطة التقدير والاحترام (مؤسسة الحسبة ـ مؤسسة الوقف ـ محاكم المياه) ونقطة التحريم (تحريم الإضرار والإفساد تلويث المياه ـ تلويث الهواء ـ تلويث العمران) ونقطة الاستثمار والتنمية (ترشيد استهلاك المياه ـ إحياء أراضي الموات ـ كرى الأنهار).

في المداخلة **الثالثة**، حاول الحسين شكراني (بالاشتراك مع خالد القضاوي)، مقاربة موضوع «نحو قانون بيئي متوسطي: بحث في الأسس والرهانات»، حيث توقف في مستهل عرضه عند أهمية وجود قانون بيئي متوسطي ومختلف الإشكاليات المطروحة على الدول المتوسطية؛ مع إبراز انفراد المتوسط بخصائص تميزه عن غيره من البحار ووجود ترسانة قانونية متراكمة يمكن أن تشكل أساساً للبحث حول مقومات ودعائم القانون البيئي المتوسطي؛ وإمكان حماية حوض المتوسط بتعزيز البرامج والمشاريع الخضر. وقد خلص البحث إلى صعوبة القول بأن المتوسّط يعرف نقلة نوعية من منطق القانون الرخو (التأسيس المحتشم للقواعد القانونية البيئية في المتوسط) إلى منطق القانون الخشن حيث توقيع الجزاء. ومن أجل ذلك يتطلب هذا القانون «الجديد» المقترح من أجل المتوسط تجاوز فكرة الحدود (التلوث العابر للحدود، المساواة في الولوج، التأثيرات العابرة للحدود لدراسات التأثير في البيئة) وتعميق اشتغال الفضاءات المشتركة والحفاظ على الموارد المشتركة لفائدة الأجيال المقبلة.

وفي اليوم الثاني، خُصص محور الجلسة العلمية لـ «المغرب ومدى استحضار البعد البيئي في السياسات العمومية؟»؛ المداخلة **الأولى** (وهي مشتركة مع نادية المشيشي) ألقاها أحمد بنطالبة حول موضوع «التشريع الجنائي الغابوي ودوره في مواجهة التغيرات المناخية»، حيث توقف عند مختلف النصوص الجنائية التي تؤطر الملك الغابوي مبرزاً في الوقت عينه بعض السلبيات والاختلالات التي تعتري المنظومة الجنائية على هذا المستوى مقترحاً بعض المداخل قصد معالجة هذه الثغر.

أما العرض **الثاني** فكان من نصيب يونس زكاري الذي توقف من خلاله عند «السياسة المناخية بالمغرب»، إذ رأى أن ظاهرة التحولات المناخية هي ظاهرة معقدة ومركبة تتداخل فيها عدة عوامل داخلية وخارجية وعوامل اقتصادية وسياسية وظروف بشرية وطبيعية، لذلك ينبغي أن تعالج من منطق مقاربة شمولية وفق سياسات بيئية واضحة المعالم.

وبالنسبة إلى المداخلة **الثالثة** تركزت أفكارها حول «الرّحل والتغيرات المناخية بالمغرب ـ حالة السّهوب الجنوبية الشرقية للمغرب». هذا الموضوع حاول من خلاله فريد رحموني (مع محمد لعوان) تقديم تجربة ميدانية حول الأسباب والمسببات التي تدفع ببعض الأسر في المنطقة الشرقية لترحل من المنطقة الأصلية إلى منطق أخرى من المغرب، مبيناً في الوقت نفسه العلاقة الموجودة بين هذه الظاهرة والتغيرات المناخية.

المداخلة **الرابعة**، تركزت على «البعد البيئي في وثائق التعمير» وانصبت على وثائق التعمير في علاقتها بالظواهر المناخية حيث أبرز المتدخل أحمد المالكي قصور هذه الوثائق في معالجة إشكالية البيئة وقدم بعض الاقتراحات التي من شأنها تجاوز هذه النواقص.

أما المداخلة **الخامسة** والأخيرة من هذه الجلسة العلمية الثالثة فألقاها محمد عابدة حول موضوع «الحكامة البيئية في ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية في المغرب»، وسلط الضوء على تطور دور الجماعات المحلية منذ الاستقلال حتى الآن، مركزاً على مختلف النصوص القانونية التي تؤطر الجماعات الترابية والتي تعنى في الوقت نفسه بالمجال البيئي، ليخلص إلى أن تفعيل هذه النصوص يحتاج إلى نخبة سياسية محلية مؤهلة واعية بخطورة التغيرات المناخية.

بعد الانتهاء من إلقاء المحاضرات، فتح نقاش مع الجمهور حول مختلف قضايا البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط. ومن خلال أشغال الجلسات العلمية والتفاعل مع الحضور توجت أشغال هذه الندوة الدولية بإصدار مجموعة من التوصيات، نذكر منها:

ـ أهمية وضع إطار قانوني لدول المتوسط لنظم عمليات التنقيب واستخراج الغاز من شرق المتوسط بما يمنع تلوث البيئة البحرية للمتوسط.

ـ تفعيل التعاون الأوروبي مع المغرب كدولة محورية وفاعلة بين دول المغرب الكبير في مجال التصدي للهجرة غير الشرعية.

ـ عقد مؤتمر دولي موسّع يضم دول المتوسط والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة بما يضمن التوعية بمخاطر التلوث البحري، ومتابعة الأنشطة المختلفة المسببة للتلوث والتصدي لها بإرادة جماعية فاعلة.

ـ المزيد من الاهتمام بحوض الأبيض المتوسط على جميع المستويات ولا سيَّما على المستوى البيئي.

ـ ضرورة توظيف الخيرات الطبيعية لحوض البحر الأبيض المتوسط في التخفيف من التحديات التي تواجه هذا الحوض.

ـ ضرورة توافر دول المتوسط على الإرادة الكافية لإيجاد الصيغة المثلى للتوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

ـ على صنَّاع القرار السياسي في حوض البحر الأبيض المتوسط تبني تفكير تشاركي تنسيقي بهدف بناء استراتيجية متكاملة وتوظيفها للتكفل بتجويد الشأن البيئي وفق منظور استدامي في المنطقة لدرء خطر تفشي انهيار الأمن البيئي داخلها.

ـ إرساء التعاون بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط من أجل جباية بيئية

متجانسة حتى تسهم في حماية المجال الإيكولوجي للبحر المتوسط.

ـ أهمية تعزيز التعاون البيئي المتوسطي؛ وإدماج البعد البيئي في السياسات العمومية.

ـ ضرورة التركيز على التحسيس والتوعية من أجل تكوين ثقافة بيئية داخل المجتمع المغربي.

ـ ضرورة إعادة النظر في الإطار المؤسسي المتعلق بالسياسة المناخية للمغرب، فرغم أهميته وتطوره فهو يعاني تعدد المتدخلين والفاعلين.

ـ السياسة البيئية والمناخية للمغرب تبقى محدودة ولن تستطيع الرقي إلى مستوى تطلعات البلد وتحدياته في غياب التعاون الدولي والدعم الخارجي اللذين يجدان سندهما في العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف.

ـ تفعيل النصوص القانونية والعمل على تطبيقها أهم التحديات المطروحة على المغرب، فالجهود المبذولة مهمة لكن تبقى محدودة.

ـ إعادة النظر في المنظومة القانونية المنظمة للمجال الغابوي وذلك بصوغ قوانين تراعي المستجدات البيئية الراهنة.

ـ إيجاد قانون جنائي بيئي دولي يهدف إلى المحافظة على الرأسمال العالمي الغابوي لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية.

ـ عدم جواز استغلال الفرشات المائية في الواحات من طرف الفلاحين الكبار والشركات الاستثمارية.

ـ وضع برنامج إصلاحي يشمل إنجاز مشاريع للحفاظ على الثروة المائية السطحية وتنميتها.

ـ إنجاز مشاريع استثمارية فلاحية تتمشى وطبيعة المناخ الجاف والشبه الجاف.

ـ العمل على إدماج الرّحل في مسار التنمية على مستوى الإفادة من الخدمات والمرافق العمومية... لكن مع الحفاظ على ظاهرة التّرحال كونها تتناسب وهشاشة الوسط البيئي الذي يستلزم استغلالاً موسمياً للموارد الطبيعية؛

ـ اقتراح استمرارية المنفعة العامة بالنسبة إلى المساحات الخضر المبرمجة في وثائق التعمير لكي تبقى آثارها سارية.

ـ ضرورة إدراج تقنيات النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة في وثائق التعمير بما في ذلك مقتضيات المرسوم ٢٠١٤ المتعلق بالأداء الطاقي للمباني.

ـ ضرورة تحديد وثائق التعمير للارتفاقات الجوية للمطارات ـ عند الاقتضاء ـ حماية للسكان من التلوث الجوي الناتج من ضجيج الطائرات.

ـ ضرورة استحضار المقاربة المجالية المبنية على التفكير الشمولي لمعالجة قضايا التعمير والبيئة.

ـ تطوير اللاتمركز الإداري كآلية لتحقيق الحكامة.

ـ الإفادة من مسطرة التعاون اللامركزي لتحقيق الحكامة البيئية.

ـ تطبيق آليات المشاركة للإفادة من تصورات المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة.

ـ ضرورة تقوية عمل الحكومات المحلية للحفاظ على البيئة.

ـ الضغط مجتمعياً (محلياً ودولياً) على صانع القرار الدولي للحفاظ على البيئة في كل المستويات □